بيان صحفي

2021-10-09

اجتماع الحكومة

ترأس الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، هذا السبت 09 أكتوبر 2021، اجتماعاً للحكومة، انعقد بقصر الحكومة.

وطبقًا لجدول الأعمال، درس أعضاء الحكومة مشروع (01) قانون عضوي، ومشروعي (02) قانونين تمهيديين، ومشروعي (02) مرسومين تنفيذيين، قدّمها على التوالي الوزراء المكلفون بالعدل، والاتصال، والأشغال العمومية.

علاوة على ذلك، تم تقديم عرضين (02) من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير التكوين والتعليم المهنيين.

1. وفي بداية الاجتماع، درست الحكومة مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة.

وقد بادر قطاع العدل بمشروع هذا النص تطبيقاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية التي أسداها خلال مجلس الوزراء الأخير.

وبالفعل، فإن مشروع هذا النص يهدف إلى ضمان استقرار السوق الوطنية مع الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وذلك من خلال وضع آلية تشريعية تسمح بمكافحة المضاربة غير المشروعة بشكل فعال، لاسيما المضاربات التي تمس المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، والتي يعاقب عليها من الآن فصاعدا بعقوبات بالسجن مشددة للغاية، بالإضافة إلى العقوبات التكميلية.

وستتم دراسة مشروع هذا النص خلال اجتماع قادم لمجلس وزراء.

2. وعقب ذلك، استمعت الحكومة إلى عرض قدّمه وزير الاتصال حول: (1) مشروع تمهيدي لقانون عضوي يتعلق بالإعلام، و (2) مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بالسمعي البصري.

لقد تم إثراء هذين المشروعين اللذين سبق دراستهما خلال مجلس الوزراء المنعقد في 2021/08/30 على ضوء التوجيهات التي أسداها السيد رئيس الجمهورية، الذي كلف الحكومة بعرض هذين النصين الهامين على مستوى البرلمان بما يسمح بتوسيع المناقشات من حيث مضمونهما.

3. وعلى صعيد آخر، استمعت الحكومة إلى عرض قدّمه وزير الأشغال العمومية حول نصين وهما: (1) مشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 13 ـ 261 المؤرخ في 2013/07/07، والمتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز ازدواج الطريق الولائي رقم 122 الرابط بين هراوة وأولاد موسى، و (2) مشروع المرسوم التنفيذي المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز أشغال ازدواج الطريق الولائي رقم 111 بدرارية.

تم تقديم هذين المشروعين من قبل قطاع الأشغال العمومية في إطار مخطط فك الإختناق المروري عن العاصمة، وذلك تبعًا للتوجيهات التي أسداها السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى تحسين تدفق حركة المرور على مستوى الجزائر العاصمة .

وعقب العرض والمناقشات، طلب الوزير الأول تكثيف وتيرة الإنجاز التي يجب أن تتضمن نظام عمل للمستخدمين على مستوى ورشات القطاع بوتيرة أشغال 24 /24 ساعة.

4. كما استمعت الحكومة إلى عرض قدّمه وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول تحضيرات الدخول الجامعي 2021ـ2022.

تمحور العرض على التدابير المتخذة لضمان سير العام الدراسي 2021 ـ 2022 في ظل أفضل الظروف، لاسيما فيما يخص تكييف التعليم أثناء الأزمة الصحية لفيروس "كوفيد ـ19"، وعملية توجيه حاملي البكالوريا الجدد، وتوفير جميع الشروط المادية والبيداغوجية من حيث التأطير والبنى التحتية البيداغوجية والخدمات الجامعية.

وتم التذكير لاسيما باستلام 11.400 مقعد بيداغوجي جديد و 10.670 سريراً على مستوى الأحياء الجامعية وترقب استلام 8.800 مقعد بيداغوجي على مستوى ثلاث ولايات. وفيما يخص القطب التكنولوجي لسيدي عبد الله، فمن المقرر فتح مدرستين عاليتين للرياضيات والذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى استلام 6.000 مقعد بيداغوجي.

كما أشير إلى الانطلاق القريب للكلية الجديدة المخصّصة للصيدلة من أجل تطوير التخصصات بما يتماشى مع احتياجات الصناعة الصيدلانية.

وعلى صعيد البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، يسجّل وضع 150 مشروعًا للبرنامج الوطني للبحث حيز التنفيذ (الأمن الغذائي، والأمن الطاقوي، والأمن الصحي)، وكذا اعتماد مخطط جديد لشبكة الوكالات الموضوعاتية للبحث، ووضع منصات تكنولوجية بسيدي بلعباس ووهران حيز الخدمة، وكذا منصة التحليل الفيزيائي والكيميائي بمستغانم، بالإضافة إلى تجهيز العديد من المخابر البحثية.

5. وأخيراً، استمعت الحكومة إلى عرض قدّمه وزير التكوين والتعليم المهنيين حول تحضيرات دخول التكوين المهني المقبل.

وتمحور العرض حول تحضيرات دخول التكوين المهني سواء على الصعيد البيداغوجي أو من حيث المنشآت التي تمت تعبئتها، مع التذكير بأن القطاع يستعد لاستقبال 660.000 متربص ومتمهن في مختلف أنماط التكوين، بتأطير بيداغوجي يضم 19.203 أستاذ مكون.

أما فيما يخص التخصّصات المقدمة خلال هذا الدخول التكويني، فتتمثل في نحو 407 تخصصاً بالنسبة للتكوينات المتوجة بشهادة دولة، منها 125 تخصصاً بالنسبة للتكوينات التأهيلية قصيرة المدى، و114 تخصصاً للمترشحين ذوي مستوى السنة الثالثة ثانوي. تغطي هذه التخصصات الموفرة 23 شعبة مهنية مقررة في مدونة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني.

علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى أن القطاع قد ركز على الشعب المتعلقة بالصناعة، والرقمنة، والبناء، والأشغال العمومية، والفلاحة، والصناعة الغذائية، والإطعام، والفندقة، والسياحة، والصناعة التقليدية، وأخيراً، الطاقات المتجددة.

وعقب العرضين، شدّد الوزير الأول على أهمية تسريع وتيرة التلقيح ضد فيروس "كوفيد ـ19"، لاسيما فيما يخص كافة المستخدمين من أساتذة وإداريين لقطاعات التعليم العالي والتربية الوطنية و التكوين المهني، مع ضرورة ضمان التطبيق الصارم للبروتوكولات الصحية المخصّصة لهذا الغرض.